الأمم المتحدة

A/RES/66/95

Distr.: General
13 January 2012

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون
البند ٧٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (*A/66/471*)]

٦٦/٩٥ - القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٠٥ (د - ٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ الذي أنشأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بغرض تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي لمصلحة جميع الشعوب، ولا سيما شعوب البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن الاشتراء يشكل جزءا كبيرا من الإنفاق العام في معظم الدول،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٤/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي أوصت فيه باستخدام القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات[(١)]،

وإذ تلاحظ أن القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ الذي أصبح مرجعا دوليا مهما في إصلاح قوانين الاشتراء يحدد الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنافس والشفافية والإنصاف والاقتصاد والكفاءة في عملية الاشتراء،

وإذ تلاحظ أيضا أنه على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بقيمة القانون النموذجي لعام ١٩٩٤، فقد نشأت منذ اعتماده مسائل وممارسات جديدة بررت تنقيح نصه،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٧ والتصويب (A/49/17 و Corr.1)، المرفق الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تسلم بأن اللجنة اتفقت، في دورتها السابعة والثلاثين في عام ٢٠٠٤، على أن من المفيد تحديث القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ لكي يجسد الممارسات الجديدة، وخصوصا الممارسات الناجمة عن استخدام الخطابات الإلكترونية في الاشتراء العمومي، والخبرة المكتسبة من استخدام القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ كأساس لإصلاح القوانين، ولكن مع الحرص على عدم الخروج عن المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون النموذجي وعدم تعديل الأحكام التي ثبتت جدواها،

وإذ تلاحظ أن التنقيحات التي أدخلت على القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ كانت موضوع مداولات وافية ومشاورات مستفيضة مع الحكومات والمنظمات الدولية المهتمة، وأنه يمكن بالتالي توقع أن يكون القانون النموذجي المنقح الذي سيدعى ''القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي'' مقبولا لدى الدول على اختلاف نظمها القانونية والاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تلاحظ أيضا أن من المتوقع أن يسهم القانون النموذجي المنقح إسهاما كبيرا في إرساء إطار قانوني حديث متناسق بشأن الاشتراء العمومي يشجع على الاقتصاد والكفاءة والتنافس في الاشتراء ويعمل في الوقت نفسه على تعزيز النزاهة والثقة والإنصاف والشفافية في عملية الاشتراء،

واقتناعا منها بأن القانون النموذجي المنقح سوف يساعد الدول كافة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مساعدة كبيرة على تحسين ما لديها من قوانين اشتراء وعلى صياغة قوانين اشتراء إن لم يكن لديها مثل هذه القوانين في الوقت الحاضر، وسوف يؤدي إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية متناسقة وزيادة التنمية الاقتصادية،

١ - **تعرب عن تقديرها** للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لوضعها مشروع القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي واعتمادها له[٢]؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يحيل نص القانون النموذجي إلى الحكومات وغيرها من الهيئات المهتمة؛

٣ - **توصي** بأن تستخدم الدول كافة القانون النموذجي في تقييم نظمها القانونية المتعلقة بالاشتراء العمومي وأن تولي القانون النموذجي الاعتبار المناسب عند سن قوانينها أو تنقيحها؛

---

(٢) المرجع نفسه، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، الفقرة ١٩٢ والمرفق الأول.

٤ - **تدعو** إلى توثيق التعاون والتنسيق بين اللجنة والأجهزة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية، العاملة في مجال إصلاح قوانين الاشتراء من أجل تفادي الازدواجية غير المرغوب فيها في الجهود وعدم الاتساق وعدم الترابط أو التضارب في عملية تحديث قانون الاشتراء العمومي ومؤاءمته؛

٥ - **تؤيد** الجهود التي تبذلها أمانة اللجنة ومبادراتها الرامية إلى زيادة التنسيق بين الأنشطة القانونية المعنية بإصلاح الاشتراء العمومي والتعاون بشأنها.

الجلسة العامة ٨٢
٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١